

"محادثات كرونبرغ": الدورة الثانية عشر 11-12 مايو 2009م. الرياض

"أوروبا و منطقة الخليج: نحو أفق جديد"

مستخلص ورقة النقاش المقدمة من مايكل باور

تنطوي العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على إمكانيات تطوير هامة يمكن الاستفادة منها مستقبلاً. فاهمية منطقة الخليج بالنسبة لأوروبا كمصدر للطاقة، وكمستثمر دولي، وكسوق للمنتجات، أهمية كبرى وحيوية. ويقدم الإتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، خياراً ممتازاً لتنوع علاقات مجلس التعاون الخليجي الخارجية، حيث يقدم مشروع التكامل الأوروبي أفكاراً مفيدة للتكامل الإقليمي من خلال مجلس التعاون الخليجي. وتلعب دول الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، علاوة على ذلك، دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، و مسؤوليتهم ونفوذهم في أطر المؤسسات الدولية أخذتان في التصاعد. فكلا المنطقتين مندمجتين بشكل واسع في الاقتصاد العالمي، وتعتمد ثرواتها الوطنية على حسن سير الأسواق العالمية. ولذلك فهما يتشاركان المصلحة في تجاوز هزات أسواق المال والاقتصاد العالمية، وتأسيس نظام إقتصادي ومالي عالمي يأخذ بعين الاعتبار التحديات العالمية، ويعتمد على مبادئ أساسية من الشفافية، والمسؤولية، والاستدامة.

ويتشارك الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي كذلك المصلحة في معالجة قضايا المنطقة الملحة مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، وإيران، والعراق. ومن القضايا الأكثر أهمية اليوم أن يدعم ويقويا إدارة الرئيس أوباما في مقاربتها الشاملة للمنطقة. أما فيما يتعلق بالعراق، فيمتلك الإتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية الموارد لمساعدة هذا البلد على تجاوز تركة صدام حسين والغزو الأميركي، وكذلك المساعدة في تقوية وإعادة دمج العراق في المنطقة. أما بخصوص سياسات إيران النووية والخارجية، وترتيبات سياسات الأمن في الخليج، فيمكن للإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي النظر في دعم المحاولات الرامية الى جعل هذا البلد جزء من نظام للتعاون والأمن شبه الإقليمي. وعلى صعيد آخر أكثر تعقيداً، وهو الصراع العربي- الإسرائيلي، فيجب على الإتحاد الأوروبي، ودول مجلس التعاون، والولايات المتحدة الأميركية إحياء مبادرة السلام العربية حيث أنها تقدم في الوقت الحالي أكثر الطرق أملاً لحل جملة الصراعات المرتبطة بهذه القضية، وتحقيق حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين.

و على مستوى آخر يمكن القول أنه في حين أخذ الطرفان، الخليجي و الأوروبي، بالحسبان المواقف الدولية لكل منهما، غير أن علاقاتهما كإقليمين شغلتهما إلى حد كبير المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة (FTA) والقضايا الأخرى المتصلة بها. و على الرغم من أهمية اتفاقية التجارة الحرة بحد ذاتها، إلا أن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون

الخليجي تملك إمكانية تجاوز التجارة إلى أفق أبعد، و ذلك بالتحول إلى شراكة إستراتيجية تسهم في التصدي لتحديات عالم اليوم. ولتحقيق ذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التفكير في وسائل لتقوية وتوسيع إطارهما السياسي المشترك. وقد يتضمن ذلك رفع مستوى التمثيل في الاجتماع السنوي للمجلس المشترك الذي يضم الاتحاد الأوروبي- ومجلس التعاون الخليجي، و مستوى وعدد الاجتماعات الوزارية المشتركة، وكذلك إعادة إحياء الحوار الاقتصادي بينهما، و النظر في تأسيس منتديات إضافية مشتركة حول قضايا تهتم الطرفين متى ما كان ذلك مناسباً للجانبين.

و لاشك أن مثل هذه الترتيبات ستساعد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول القضايا المتعددة التي تهتمها، والتفكير في إيجاد حلول لهذه القضايا، إضافة إلى النظر في وسائل إشراك أطراف ثالثة مثل الولايات المتحدة الأميركية أو لاعبين دوليين آخرين في جهودهما. وسيقدم ذلك أيضاً قيمة مضافة للعلاقات الثنائية الوطيدة بين الأوربيين ودول الخليج العربية.

و بالإضافة الى ما سبق، فقد حدد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قضايا متعددة يطمحون لتعزيز تعاونها حولها. ومن بين أهم هذه القضايا موضوعات مثل: الطاقة، والبيئة، والرعاية الصحية، والتعليم، والثقافة. وكثير من هذه الموضوعات لها جوانب مهمة للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على حد سواء، مما يجعل التعاون حولها ضرورياً لخلق نوعاً من الانسجام وتحقيق المصالح المشتركة للطرفين. وسيشجع تنفيذ هذه المشاريع على تأسيس هياكل و قنوات غير مركزية للتعاون، ويخلق في المستقبل نسيجاً اجتماعياً يسهم في استمرار وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.